

الخيري وآية اعلانات تتم بمختلف وسائل الاعلام عن هذا العمل رقم وتاريخ موافقة هذه الوزارة على ذلك .

مادة (٨) : يجوز للمديرية المختصة ان توفر احد موظفيها الى مكان اقامته العمل الخيري للاشراف عليه ومتابعة مراحل تنفيذه وذلك بالتنسيق مع المسئول عن تنظيم ذلك العمل .

مادة (٩) : على الجهة المسئولة عن اقامته العمل الخيري في مدة لا تتجاوز اسبوعا من انتهاءه ان تقدم الى رئيس اللجنة الوطنية لرعاية المعوقين بالوزارة شيئا مقبول الدفع مسحوبا على أحد البنوك المحلية المعتمدة بالسلطنة بالبالغ التي تم تخصيصها لرعاية المعوقين .

مادة (١٠) : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة (١١) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

صدر في : ٥ رجب ١٤٠٩ هـ
الموافق : ١٢ فبراير ١٩٨٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٤٠٢)
الصادرة في ١/٣/١٩٨٩ م

قرار وزاري
رقم ٨٩/٣٧

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
بعد الاطلاع على قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٣/٣٤ وتعديلاته .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة (١) : تحدد نسبة المساهمة المالية التي يقدمها أصحاب الاعمال في القطاع الخاص عن عام ١٩٨٨ ، لمشروعات التدريب المهني التي تديرها الوزارة كما يلي :
أ - ٢٪ لاصحاب الاعمال الذين يبلغ عدد عمالهم من (٤٩ - ٢٠) عاملان .
ب - ٣٪ لاصحاب الاعمال الذين يبلغ عدد عمالهم من (٣٠٠ - ٥٠) عامل .
ج - ٥٪ لاصحاب الاعمال الذين يبلغ عدد عمالهم من (٣٠١ - ١٠٠٠) عامل .
د - ٦٪ لاصحاب الاعمال الذين يزيد عدد عمالهم على الف عامل .

مادة (٢) : تحسب المساهمة المالية المشار اليها على مجمل رواتب جميع عمال المنشآة في ١٩٨٨/١٢/٣١م بعد خصم أجور العمال العمانيين وذلك تيسيرا على أصحاب الاعمال في توظيف الايدي العاملة الوطنية .

مادة (٣) : في الحالات التي يزاول فيها رب العمل سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أنشطة متعددة من خلال منشآت مختلفة وبأكثر من سجل تجاري ، تكون العبرة في المحاسبة بعد العمال الذين يستخدمهم رب العمل في جميع هذه المنشآت .

مادة (٤) : على أصحاب الاعمال تقديم المساهمة المقررة وفقاً لأحكام هذا القرار بشيك مقبول الدفع باسم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

مادة (٥) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . وي العمل به اعتباراً من أول يناير ١٩٨٩ م .

مستهيل بن أحمد
وزير الشئون الاجتماعية والعمل

صدر في : ١١ رمضان ١٤٠٩ هـ
الموافق : ١٨ إبريل ١٩٨٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٤٠٦)
الصادرة في ١٩٨٩/٥/١ م

قرار وزاري
رقم ٨٩/٥٣

بعد الاطلاع على اللائحة التنظيمية لمعاهد التدريب المهني الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٨٧/٩٢
والمعدلة بالقرار الوزاري رقم ٨٨/٨٢ .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة ١٢ من اللائحة التنظيمية لمعاهد التدريب المهني المشار إليها النص الآتي :

مادة (١٢) : الخطة الدراسية :

١ - تشمل الخطة الدراسية بكل من القسم الفني والتجاري ثلاث مجموعات من المواد الدراسية وهي :

أ - مجموعة من الثقافة العامة .

ب - مجموعة العلوم الأساسية والتطبيقية .

ج - مجموعة المواد العملية .

٢ - تمارس المعاهد التخصصات الواردة في الملحق رقم (٢) .

٣ - تحدد المديرية العامة للتدريب المهني الجداول الدراسية للصفوف المختلفة بالقسمين التجاري والفنى على أن يتم اعتمادها من الوزير .

مادة (٢) : يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار أو يتعارض معها .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

مستهيل بن أحمد
وزير الشئون الاجتماعية والعمل

صدر في : ٢ ذوالحججة ١٤٠٩ هـ
الموافق : ٦ يوليو ١٩٨٩ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٤١١)
الصادرة في ١٩٨٩/٧/٦ م